

## نظرية الخيار العام

هي دراسة الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات عندما تقوم برسم سياساتها العامة، أو اتخاذ قراراتها وتحليل أسباب فشل الإجراءات التي تحاول الدولة اتخاذها في محاولة منها لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

إنّ العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة أخذ وعطاء، وهي علاقة تكاملية يكمل كل منهما الآخر في سبيل تحقيق الرخاء الاقتصادي والأمن السياسي المطلوب لتحقيق هذا الرخاء، ووجدت هذه العلاقة تأصيلاً وسنداً فكرياً مع الاقتصاد الكينزي نسبة للاقتصادي الإنجليزي الشهير **جون مينارد كينز** (1883-1946)، وهو الذي مسك العصا من المنتصف محاولة تجاوز العلاقة الجدلية التي كانت قائمة بين الكلاسيك الذين يدعون إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق تضبط نفسها بنفسها كما عبّر عنها المثل الفرنسي "**دعه يعمل دعه يمر**"، والذي أصلً ونظرً لهذا الإتجاه كل من **آدم سميث**، **دافيد ريكاردو**، **توماس مالتوس**، **جون ستوارت مل**، **جون باييت ساي** هذا من ناحية، وعلى الجانب الآخر من العلاقة الجدلية نجد الاشتراكيين الذين يدعون إلى الاقتصاد المخطط مركزياً والموجه سياسياً إذ تسيطر الدولة على السياسة والاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، وفي مواجهة هذين الجانبين المتناقضين تماماً أخذ **كينز** العلاقة إلى حالة جديدة هي ما نسميها بنفي النفي أو التوليف بين هذا المبدأ وذاك، وهذه التوليفة هي التي أخذت بها أغلبية الدول تقريباً في عالمنا المعاصر لتأتي بعدها نظرية الخيار العام لصاحبها الاقتصادي الأمريكي المعاصر **جيمس بوكنان** (1919-2013) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986 لتتشكك في صحة التوليفة التي جاء بها **كينز** أو بالأخص تشكيك في القرارات السياسية والإدارية العامة التي يتخذها النظام السياسي أو الإداري الشأن الاقتصادي للدولة، وتقول هذه النظرية إنما التدخل الحكومي في السوق ليس حلاً جيداً تماماً لمشاكل السوق كالاختكار مثلاً وغياب الكفاءة الاقتصادية أو قلة الرفاه الاقتصادي أو إخفاق السوق عامة، بل أنّ التدخل الحكومي نفسه في محاولة لعلاج هذه المشكلة هو ما يقودنا أحياناً إلى تغييب الكفاءة وانخفاض الرفاه الاقتصادي وبالتالي الفشل الحكومي للإدارة الاقتصادية الصحيحة، وأسند **بوكنان** في ذلك إلى تحليل سلوك الإداريين والسياسيين في اتخاذهم القرارات الاقتصادية للدولة كما يلي:

- من المؤلف والمعروف أنّ الاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد وتهتم السياسة بقرارات السلطة، فالأول يغلب على اعتبارات المصلحة الخاصة والثاني في خدمة المصلحة العامة والنفع العام، وقد جاءت

مصلحة الاختيار العام بمنهج مختلف ومحدد أخذ السياسة وتحليل قراراتها على أنها نوع من النشاط الاقتصادي أو التجاري، إذ كان جديداً أن يدخل السلوك السياسي في التحليل الاقتصادي ويتم ذلك بالأخص في ظل النظم البيروقراطية والهرمية في الإدارة، إذ تدرس هذه النظرية سلوك رجال السياسة والإداريين من منطلق بحث بواعيث قراراتهم الإدارية ودوافعها بوصفهم أفراداً لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة، ويمضي بنا **بوكنان** مفرقا بين سلوك الأفراد من ناحية وسلوك البيروقراطية من ناحية أخرى، فالفرد حينما يقوم بنشاط اقتصادي فإنه بذلك يعني تماما ما سيقدمه من تكاليف وما سيعود عليه من أرباح أي يقارن بين العائد والريح ويتحمل مسؤولية قراراته بنفسه وما ينتج عنها من تكاليف ويخضع لهذه العلاقة ويستفيد منها، مما يجعل بوكنان يطلق على هذا القيد إسم " **قيد الموازنة الحديدي**" ، أما السلوك البيروقراطي أو السياسي الذي في القمة ويملك القرار فهو غير ذلك تماما، إذ لا يعرف إلا **قيداً مالياً ليناً ومطاطاً**، فالتكاليف المترتبة على قراراته لا تصيبه في ماله الخاص وإنما تتحمله الموازنة العامة عوضاً عنه، أما العائد المتمثل في زيادة النفوذ أو السلطة أو مظاهر الأبهة فإنه ينصرف إليه مباشرة، أي أنه يأخذ العائد الإيجابي ولا يتحمل التكاليف أياً كانت.

بذلك تكون قد أرست نظرية الخيار العام الأساس المنطقي لعدم كفاءة القرارات العامة وسلامتها التي تزيد التكاليف على الكثرة في حين تنصرف العائدات على قلة من الإداريين والرؤساء، وبذلك تكون هذه النظرية قد ساهمت في دعم الاتجاهات النيوليبرالية والتي تقول بضرورة وضع الحدود والقيود (القوانين) على نشاط الدولة ولكنها على عكس ما هو متداول لا تنفي تدخلها المهم في بعض الأمور لأنّ على الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير شروط و ضمانات التقدم، كذلك توفير العدالة الاجتماعية.